**رقمنة الاقتصاد السياحي رهان التنمية المستدامة**

**Digitizing the tourism economy is a sustainable development bet**

**من اعداد**

**أ.د. بركات احمد**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

**جامعة الجزائر3**

**خلاصة:** غالبا ما نجد أن جهود التحول إلى الرقمية يجب أن تكون مدفوعة من قمة الهرم )الإدارة العليا(، فهي تتطلب اهتمام الإدارة ووضع خطط متكاملة تجعل الرقمية من الهياكل الأساسية للمؤسسة، لكن المعنى الحقيقي لها نادرا ما يكون واضحا، فالتحضيرات الهيكلية التي تقوم بها الشركات في هذا الإطار تأتي بأهمية قرارها بالتحول إلى الرقمية في المقام الأول، كما اكتشفنا من خلال المناقشات مع بعض الشركات التي كانت في وضعية الانتقال إلى الرقمنة، تبدأ الرقمنة على يد خلية صغيرة، كفريق عمل أو وحدة معينة، على الأغلب من أقسام تكنولوجيا المعلومات. لكن من غير المتوقع أن تصبح تلك الجهود في صلب استراتيجية الشركة، إلى أن تقوم الإدارة بوضع سياسات وهياكل واضحة على مستوى رفيع كأن تكون مرتبطة كليا بالإدارة، وعليه تناولنا الموضوع من حيث مسار رقمنة الاقتصاد، السباق العالمي نحو رقمنة الاقتصاد (أوروبا، الصين، الدول العربية)، الرقمنة والنمو الاقتصادي، الرقمنة وإدارة التغير، حدود ومخاطر الرقمنة، استخدام التكنولوجيا الحديثة في النشاط السياحي (المنافسة السياحية، السياحة والمسافر الرقمي، مستقبل السياحة الرقمية).

**الكلمات المفتاحية**: التنمية، الرقمنة، السياحة.

**Abstract:** We often find that the efforts to transition to digital must be driven from the top of the pyramid (senior management), as it requires the attention of management and the development of integrated plans that make digital one of the basic structures of the organization, but the true meaning of it is rarely clear. This framework comes with the importance of its decision to go digital in the first place, as we discovered through discussions with some companies that were in the process of transitioning to digitization, digitization begins with a small cell, such as a work team or a specific unit, mostly from the IT departments. It is not expected that these efforts will become at the heart of the company's strategy, until the management sets clear policies and structures at a high level, as if they are completely linked to the administration.

Accordingly, we gave up the topic in terms of the path of digitizing the economy, the global race towards digitizing the economy (Europe, China, Arab countries), digitization and economic growth, digitization and change management, the limits and risks of digitization, the use of modern technology in tourism activity (tourist competition, tourism and the digital traveler, the future of digital tourism(

**Keywords**: development, digitization, tourism**.**

**المقدمة:**

إن تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة والمدمجة والتي تدمج البعد المحلي وقدراته الكامنة الثرية في مختلف أبعادها الطبيعية والتراثية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بالقطاع السياحي مرهون بمدى التوسع في استخدام الرقمنة واستعمال التكنولوجيات الحديثة لجلب السائح الأجنبي والمحلي، خصوصا في الترويج للمنتوجات، وإبراز المنتوج الوطني السياحي وتسويقه، والخدمات السياحية المعروضة.

وعليه يجب التفكير في أهمية وضع شبكة تعاون فعالة بين المتدخلين في موضوع السياحة من مهنيين وفاعلين وصناع للمحتوى السياحي وقدرات محلية، والترويج للوجهة السياحية للأجانب وعمقها السياحي، خاصة مع موسم الاصطياف الذي نريده أن يكون موسم التميز والراحة والترفيه وتجديد قوى الذات الفردية والاجتماعية، علما بأن الجزائر تتوفر على متاحف طبيعية، ومقاصد سياحية عالية الجودة، الصحراوية، البحرية، الجبلية والدينية والحمامات الطبيعية، ما يجعل قطاع السياحة إذا ما أعيطت له أهميته اللازمة في نشاطه طيلة السنة، مشيرين في الوقت ذاته إلى ضرورة تربية المواطن (التجار) على كيفية التعامل مع السياح لضمان نجاح العملية.

السياحة مثل معظم القطاعات الاقتصادية، يجب أن تتكيف مع التحول الرقمي وسلوك المستهلك الجديد، لأن رقمنة الخدمات تخاطر بجعل العديد من المهن بالية، خاصة داخل وكالات السفر، حيث لا يضطر العملاء إلى القدوم لحجز رحلاتهم أو وسائل النقل أو الفنادق، وبالتالي فإن التحول الرقمي سيجبر شركات ومؤسسات السياحة على تغيير أنشطتها الإدارية وأساليب عملها من خلال التطبيق الفعال لتقنيات المعلومات الجديدة والذكاء الاصطناعي، وأنه لا يمكن تحويل المحتوى السياحي كممارسة معيشية للإكتشاف الشخصي في عالم الطبيعة، لذلك جوهر التجوال الجسماني سيبقى، وإلا ستفقد السياحة معناها الحوهري، ومع ذلك فإن رقمنة الخدمات المختلفة (السفر، الإقامة، المطاعم، الترفيه، وما إلى ذلك) تساعد في توسيع الأسواق وتقليل التكاليف وإعطاء العملاء المزيد من الخيارات، مما يمنح الشركات فرصا جديدة لزيادة قدرتها التنافسية.

إن أنظمة الحجز والدفع وتبادل المعلومات ذات الرقمنة الجيدة كانت موجودة منذ عدة سنوات، واليوم من المرجح أن تتغير طرق العمل، حيث تحولت الشركات بشكل كبير إلى أساليب العمل عن بعد والاجتماعات عبر الإنترنت (هذا ما حدث خلال جائحة كورونا)، ومن المحتمل أن يتم الحفاظ على هذه الأساليب الجديدة للمزايا التي تحفزها (توفير الوقت على وجه الخصوص).

وبالتالي يجب أن تعرف صناعة السياحة كيفية التكيف مع هذا الاتجاه اليوم. في رأينا ستكون الرقمنة فعالة للغاية في إنشاء قنوات جديدة للمعلومات، مما سيؤثر بشدة على أنشطة التوزيع وخاصة عمل موظفي القطاع.

تعتبر الرقمنة إحدى ركائز اقتصاد القرن الحادي والعشرين، فقد أحدث التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم تأثيرا كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث طرقت المنظومات التكنولوجية مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية و ساهمت في تحقيق المزيد من المزايا لهذه القطاعات، منها سرعة الخدمات وكفاءتها ومنها تطوير الابتكارات والحلول التي يحتاجها المجتمع ومنها تحسين أساليب العمل الإداري والحكومي.

تشير الدراسات والإحصائيات الحديثة إلا أن الاقتصاد الرقمي يحقق نجاحات سريعة في العديد من اقتصاديات العالم محققا إضافات مميزة ليس لاقتصاديات هذه الدول فحسب بل إلى الاقتصاد العالمي.

نقصد هنا، أن التغييرات الرقمية قد تؤدي إلى تغييرات جوهرية في طريقة العمل، وتؤثر في طريقة قيام الأشخاص بعملهم، وعادة ما يكون لها تأثير غير مباشر مع إشراك مختلف الهياكل، منها الحوافز، وآلية صنع القرار، وسياسات العملاء، وآليات الربط، التي تتطلب بدورها إعادة تقييم وربما تتطلب تعديلا.

**إشكالية البحث:**

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما أهمية ومكانة رقمنة السياحة في التنمية الاقتصادية المستدامة ؟

**أهداف البحث:**

- نشر الوعي ورفع الكفاءة عن السياحة الرقمية.

- رفع كفاءة المواطن في مواجهة التحديات لينعم بالأمن والأمان الرقمي.

- الوصول لمجتمع واعي بالمواطنة الرقمية السياحية.

**المنهج:**

من أجل تحقيق أهداف البحث نعتمد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من حيث تناولنا مسار رقمنة الاقتصاد، السباق العالمي نحو رقمنة الاقتصاد (أوروبا، الصين، الدول العربية)، الرقمنة والنمو الاقتصادي، الرقمنة وإدارة التغير، حدود ومخاطر الرقمنة، استخدام التكنولوجيا الحديثة في النشاط السياحي (المنافسة السياحية، السياحة والمسافر الرقمي، مستقبل السياحة الرقمية).

**أولا: مسار رقمنة الاقتصاد:**

يجب إعطاء أهمية لتسريع وتعزيز التحول إلى الاقتصاد الرقمي، باعتبار أن الرقمنة أصبحت مسارا إجباريا وليس توجها اختياريا.

إن التحول الرقمي يساعد على إحداث تغييرات إيجابية عميقة في تنظيم وتشكيل الاقتصاد وتحفيزه نحو التطور والمعاونة على إنجاز المهام بأقل وقت ومجهود ممكن.

إن عملية رقمنة الاقتصاد من شأنها المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ، شريطة تطبيق سياسات مبتكرة لإنشاء بنية تحتية رقمية لتطوير الاقتصاد في قطاعاته وهياكله جميعا دون استثناء، بهدف بناء قدرات إنتاجية تناسب الاقتصاد الرقمي الجديد عبر تعبئة الموارد اللازمة لسد احتياجات البنية التحتية الرقمية اللازمة، وتكوين المهارات والكفاءات الرقمية للمؤسسات والأفراد مع الارتقاء بسياسات الابتكار التكنولوجي والإبداع الرقمي.

إن التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية أصبح خيارا استراتيجيا لاقتصاديات الدول التي تسعى لتطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، سواء في مجالات البيع والشراء والتصدير والاستيراد والدفع من خلال الإنترنت أو غيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة.

إن عملية الرقمنة تنطوي على العديد من التحديات والفرص، حيث أنها تعمل على مساعدة المؤسسات في الدول النامية (من بينها الجزائر) على سهولة الربط بالأسواق العالمية، فضلا عن قيامها بتيسير الشمول المالي إلى جانب المساهمة في تسويق المنتجات والخدمات في جميع أنحاء العالم بما ينعكس على تنامي المنافسة والإنتاجية والابتكار.

إن التحولات الرقمية المتسارعة لها آثار إيجابية عديدة، شريطة تفعيل وتحفيز درجة استعداد المؤسسات والشركات والقطاعات الاقتصادية لاغتنام الفرص الناشئة عن الرقمنة، ودرجة تأهيلها لهذا التحول الرقمي الواسع والكبير.

**ثانيا: السباق العالمي نحو رقمنة الاقتصاد:**

**1- اقتصاد أوروبا والرقمنة:**

تتحول المجتمعات الأوربية بشكل متسارع نحو المجتمع الرقمي، يساعدها في ذالك التطور السريع للقطاعات الصناعية وخاصة التكنولوجيا إضافة إلى السياسات الحكومية الهادفة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية في العالم، ويشير التقرير السنوي حول مؤشر تطور الاقتصاد الرقمي في أوروبا والمعروف بـ ( The Digital Economy and Society Index) (Indice de société d'économie numérique) إلا أن الدانمارك، السويد، فيلندا وهولندا تتربع على قائمة الدول الأكثر تطورا في الاقتصاد الرقمي في أوربا تليها في التصنيف كل من لوكسمبورغ، بريطانيا، إيرلندا وبلجيكا، بينما حجزت كل من استونيا، رومانيا، اليونان وإيطاليا المراتب الأخيرة في التقرير كأقل الدول الأوربية تطورا في مجال الاقتصاد الرقمي.

التقرير لسنة 2018 أشار إلى تحقيق العديد من خطط التطوير التي وضعت الحكومات من ارتفاع مجال التغطية (Connectivity) (Connectivité) حيث تصل التغطية نسبة 80٪ من المنازل في الاتحاد الأوروبي من خلال النطاق الترددي السريع، ويتم تغطية 91٪ من سكان أوروبا من خلال شبكات الجوال 4G ، مقارنة بنسبة 84٪ في المؤشر سنة 2017.[[1]](#endnote-1)

في ألمانيا ارتفع معدل الرقمنة بسن الشركات العاملة في القطاع الصناعي الألماني من 46% سنة 2016 إلى 58% سنة 2018. ويتربع قطاع المعلوماتية والتكنولوجيا صدارة أكثر القطاعات رقمنة في ألمانيا بنسبة 74% ويأتي قطاع الصحة في آخر التصنيف بـ 37%.[[2]](#endnote-2)

يحاول الاتحاد الأوربي جاهدا العمل على رقمنة اقتصاديات أوروبا والمساهمة بشكل فعال في ثورة المعلوماتية لتحقيق المزيد من النمو والسيطرة على حجم معتبر من سوق التكنولوجيا العالمي.

**2- الاقتصاد الصيني والرقمنة:**

يعد الاقتصاد الصيني الثاني عالميا، وتعد الصين الأسرع نموا نحو رقمنة اقتصادها بشكل متسارع، حيث حققت استراتيجيات الحكومة الصينية في مجال رقمنة قطاعات الدولة نجاحات كبيرة، وتختلف درجة انتشار التكنولوجيا الرقمية لدى الصين بين القطاعات، حيث يأتي قطاع الخدمات متقدما على القطاعات الصناعية والزراعية في عملية الرقمنة، وصلت التوقعات بأن تكون رقمنة القطاعات التقليدية أكثر سرعة وأكبر إسهاما في الناتج المحلي الإجمالي.

فِي إطار سياسة الحكومة الصينية لتطوير الاقتصاد الرقمي أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين أنها وقعت اتفاق تعاون مع بنك التنمية الصيني، ويقضي الاتفاق بضخ 100 مليار يوان أي ما يعادل (14.63 مليار دولار) في الاقتصاد الرقمي الصيني خلال السنوات الخمس المقبلة ، وفقا لما ذكرته صحيفة المعلومات الاقتصادية، وستستخدم الأموال لدعم عمليات البناء والتطوير في مناطق تشمل البيانات الكبيرة، منظومات الإنترنت، الحوسبة، تطوير المدينة الذكية الجديدة، إنشاء ودعم المشاريع الرئيسية في الاقتصاد الرقمي.[[3]](#endnote-3)

تحتل الصين المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في رقمنة الاقتصاد وتسعى من خلال استراتيجياتها وسياساتها إلى زيادة حجم الاقتصاد الرقمي وتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها في التصنيف العالمي.

**3- الدول العربية والرقمنة:**

تشير التقارير الاقتصادية إلى وجود إمكانيات وفرص كبيرة أمام الدول العربية للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية خاصة بعد توسع النظام المالي الإسلامي وانتشاره عبر دول وقارات العالم، ففي تقرير لوكالة تومسون رويترز يؤكد الخبراء بأنه من المتوقع أن يصل حجم استهلاك العالم العربي من سوق التكنولوجيا الرقمية حيث سيصل إلى 277 مليار دولار خلال عام 2020.[[4]](#endnote-4)

ويشمل هذا الاستهلاك استخدام المواقع الإلكترونية، ومنصات الدفع الإلكتروني، الخدمات المصرفية الإلكترونية، التسوق الإلكتروني، خدمات الاستشارات الاستثمارية عبر المنصات الإلكترونية وغيرها من الخدمات وتسريعها لتواكب الثورة التكنولوجية عبر العالم.

 وعن إمكانية رقمنة الاقتصاد العربي أشار تقرير صادر عن وكالة Deloitte الأمريكية المتخصصة[[5]](#endnote-5) بأن دول العالم العربي تشكل سوقا ضخمة ومربحة للاقتصاد الرقمي خاصة أن حجم التعاملات الاقتصادية المالية من المتوقع أن يصل 4 تريليون دولار في أفق 2020، ومن المتوقع أيضا أن يشكل الاقتصاد الرقمي من 30 – 40% خلال هذه الفترة.[[6]](#endnote-6)

وأشار التقرير إلى أن المالية الإسلامية بمختلف فروعها وقطاعاتها ستكون بيئة جاذبة للاستثمارات في مجال التكنولوجيا الرقمية.

يشكل الاقتصاد الرقمي رقما صعبا على مستوى الاقتصاد العالمي وتعمل الدول والحكومات في العديد من التكتلات الاقتصادية لتطوير وتحسين أداء الاقتصاد الرقمي ذلك لما أصبح يشكله هذا الاقتصاد من أهمية وما يسهم به من إنتاج يشكل دفعا لاقتصاديات الدول وتحقيقا لقيمة مضافة جديدة.

**ثالثا: الرقمنة والنمو الاقتصادي:**

الرقمنة التي هي الاعتماد الكثيف للخدمات الرقمية المترابطة من قبل المستهلكين والمؤسسات والحكومات، نشأت خلال السنوات الأخيرة لتؤدي دورا اقتصاديا بارزا، يسرّع النمو ويسهل عملية خلق الوظائف. وقد أدت الرقمنة، خلال الظروف الاقتصادية العالمية الأخيرة، دورا هاما في مساعدة صانعي السياسات على تعزيز النموّ الاقتصادي وخلق وظائف أكثر، ويقدر التحليل الاقتصادي القياسي لـ "بوز أند كومباني" أنه بالرغم من المناخ الاقتصادي غير المشجع، فقد أمنت الرقمنة عائدات بقيمة 193 مليار دولار أميركي وحققت 6 مليون وظيفة عالميا عام 2011.[[7]](#endnote-7)

إن منافع الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات والتطبيقات الرقمية أكبر من منافع التوصيل بالخدمات، وليست هذه المنافع اقتصادية فقط، بل تشمل المجالين الاجتماعي والسياسي أيضا، وتؤدي الرقمنة إلى نمو اقتصادي تراكمي، حيث تحقق الدول الأكثر تقدما على صعيد الرقمنة نسبة من المنافع الاقتصادية أكثر من الدول التي هي في المرحلة الأولية للرقمنة، وللرقمنة دور كبير للتخفيض من البطالة وتحسين نوعية الحياة ودعم وصول المواطنين إلى الخدمات العامة، كما تسمح الرقمنة للحكومات بالعمل بمقدار أكبر من الشفافية والكفاءة .

تؤكد معظم الدراسات على أن للرقمنة وقعا اقتصاديا ماديا يساهم في نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد ويدفع عملية استحداث الوظائف ويحفز الابتكار.

لقد أظهرت الدراسات السابقة التي ركزت بشكل أساسي على الخدمات خاصة الدراسة التي أجريتها شركة الاستشارات الدولية الاستراتيجية بوز آند كومباني Booz and Company عام 2017 أن ارتفاعا بنسبة 10% في خدمات النطاق العريض تؤدي إلى ارتفاع بنسبة تتراوح بين 0.16% و 0.25% فقط في إجمالي الناتج المحلي للفرد، علاوة على ذلك، تحقق الاقتصاديات الرقمية المقيدة ارتفاعا بنسبة 0.5% في إجمالي الناتج المحلي للفرد لكل ارتفاع في الرقمنة بنسبة 10%، في حين أن الاقتصاديات الرقمية المتقدمة تحقق ارتفاعا بنسبة 0.62% في إجمالي الناتج المحلي للفرد لكل ارتفاع في الرقمنة بنسبة 10% .

للرقمنة وقع كبير على عملية استحداث الوظائف في الاقتصاد العالمي، حيث أن ارتفاع بنسبة 10% في الرقمنة يقلص نسبة البطالة بمعدل 0.84%، وقال بهجت الدرويش، وهو شريك في بوز آند كومباني، إنه خلال العامين الماضيين سمحت الرقمنة باستحداث نحو 19 مليون وظيفة إضافية للاقتصاد العالمي، وهذه نتيجة مهمة بشكل عام خاص بالنسبة إلى الأسواق الناشئة التي يتعين عليها استحداث مئات ملايين الوظائف خلال العقد المقبل بهدف ضمان إمكان مساهمة جيل لامع من الشباب في اقتصادياته الوطنية.[[8]](#endnote-8)

وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع بــ 10 نقاط في الرقمنة يؤدي إلى ارتفاع بــ 6 نقاط في مؤشر الابتكار العالمي، وهي علاقة ترابطية تفترض أنه مع تقدم دولة معينة في تطورها الرقمي، يصبح أيضا أكثر ابتكارا .

وأجرت بوز آند كومباني تحليلا للواقع الاجتماعي على مستويين، مستوى نوعية الحياة في المجتمع والمساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية التي يتطلبها المجتمع، وأظهرت النتائج أن ازدياد الرقمنة تدفع بشكل كبير الرفاهية الاجتماعية في بلد متطور.

غير أن التحليل يظهر أن واقع الرقمنة في الدول التي تسجل مستويات أدنى من التنمية الاقتصادية غير بارز إلى هذه الدرجة، ويبدو أن الفارق هو أنه في الاقتصاديات الأقل تطورا، حيث تكتسب العوامل التي تتخطى الرقمنة أهمية أكبر بالنسبة إلى نوعية الحياة، تترك الرقمنة أثرا على نوعية الحياة فقط عندما يستوفي السكان احتياجاتهم الأساسية .

وقال ميلند سنغ Meland Singh ، وهو مدير في بوز آند كومباني، إن الرقمنة المتزايدة تدعم أيضا وصولا أفضل إلى الخدمات الأساسية.[[9]](#endnote-9)

يمكننا القول بان نظرتنا عند تحليلنا لما سبق، إلى أنه مع تحول الاقتصاديات إلى المزيد من الرقمنة، يتحسن الوصول إلى الصحة والتعليم، وتتحسن المعايير المعيشية الشاملة كذلك، ويكتسب وقع الرقمنة على إجراءات الصحة والتعليم والمعايير المعيشية أهمية أكبر في الاقتصاديات المقيدة والناشئة .

المجال الأخير الذي جرى تحليله كان فاعلية الحكومة، وقد تم تقييم وقع الرقمنة وفق ثلاثة أبعاد هي شفافية الأنشطة الحكومية وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية وتوفير التعليم العام .

ويظهر التحليل لبوز آند كومباني أن المزيد من الرقمنة يجعل المجتمع أكثر شفافية ويزيد من المشاركة العامة ومن قدرة الحكومة على نشر المعلومات بطريقة يمكن الوصول إليها، وتتيح التكنولوجيا الرقمية للسكان اطلاعا أكبر على سياسات الحكومة ووظيفتها، وهو اطلاع قد يؤدي في المقابل إلى مشاركة سياسية أكثر فاعلية وإلى دعم تطوير حقوق الإنسان .

وقال سنغ Singh إنه كما كان متوقعا، فإن خدمات الحكومة الإلكترونية أكثر كفاءة في بيئة عالية الرقمنة، وتشير الأبحاث الحالية إلى أن العلاقة السببية في هذه الحالة تعمل في الاتجاهين، فمستوى الرقمنة الأعلى يساهم في تحقيق فاعلية أكبر في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية، في حين أن خدمات الحكومة الإلكترونية الأفضل تؤدي إلى زيادة الرقمنة، وأخيرا، تدعم الرقمنة تقدما أفضل للخدمات الحكومية الأساسية، على غرار التعليم العام.[[10]](#endnote-10)

وبشكل عام، يشير التحليل إلى أن للرقمنة وقعا إيجابيا واضحا على التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وفاعلية الحكومة، رغم أن هذا الوقع يختلف وفق مستوى الرقمنة في الدولة، ويصبح للرقمنة وقع متزايد على الاقتصاد ونوعية الحياة مع تقدم الدول في مراحل الرقمنة، ووقع أكبر على الوصول إلى الخدمات الأساسية والتعليم في الدول التي بدأت المرحلة الرقمية لأول مرة.

وكان انتشار التكنولوجيات الرقمية خلال العقدين الماضيين انتشارا واسعا، حيث سجلت أسرع معدلات لاعتماد التكنولوجيات الجديدة في التاريخ. فمنذ عقدين من الزمن فحسب، كان عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم يوازي عدد سكان مدينة مدريد، أما اليوم فإن عدد مستخدمي الإنترنت يوازي عدد سكان آسيا وأوروبا برمتهما .

ويرتب النمو الكبير لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثلاثة تحديات رئيسية على صانعي السياسات تتمثل في وضع مؤشرات أداء موحدة لقياس مدى استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات، وتصميم أدوات لتحديد وقع الاعتماد الشامل للتكنولوجيات والتطبيقات الرقمية، واعتماد أدوات السياسة الجديدة لتسريع الرقمنة والاستفادة من منافعها المرافقة، وعمدت بوز آند كومباني إلى قياس الرقمنة على عينة من 150 دولة على مقياس من صفر إلى مئة، مع كون المئة المستوى الأكثر تقدما، ومن ثم حددت أربع مراحل منفصلة لتطور الرقمنة هي المقيدة، الناشئة، الانتقالية والمتقدمة، يسمح هذا التصنيف لصانعي السياسات بتحديد مستوى الرقمنة الحالي في دولهم وتقديم أفكار حول كيفية التقدم.[[11]](#endnote-11)

وتتسارع وتيرة الرقمنة والانتقال بين المراحل بدرجة كبيرة، فالدول المتطورة كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة استغرقت ما معدله أربع سنوات للانتقال في الرقمنة من المرحلة الناشئة إلى المرحلة الانتقالية، واليوم تحرز دول نامية مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت والجزائر المستوى نفسه من التقدم في غضون أقل من عامين .

وتتأتى هذه الوتيرة السريعة من عدد من العناصر، فقد بات في إمكان الدول النامية اليوم انتهاج المسار نفسه الذي سبق أن سلكته الدول المتطورة، مع الاستفادة من أفضل التجارب في هذا المجال، كما يمكنها الاستفادة من تكنولوجيات وأسواق ناضجة ومن تخفيضات في الأسعار ناتجة عن هذا الأمر. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يتأتى التسارع في الانتقال بين المراحل من التحرير المتزايد للأسواق وفتحها أمام المنافسة وتحسن أسعار التكنولوجيات والمهارات الرقمية وتنامي توفرها، ويؤدي هذا إلى تسريع وتيرة تنفيذ التكنولوجيات الجديدة واستخدامها وإقامة البنى التحتية المساندة .

باختصار، يسير العالم برمته بوتيرة سريعة في اتجاه مرحلة متقدمة من الرقمنة، وسوف يكون مؤشر الرقمنة وتحليله أداة قيمة جدا للدول حتى تفهم مستويات الرقمنة الحالية فيها وكيفية البناء عليها.

واعتبرت بوز آند كومباني أن في إمكان صانعي السياسات لتأدية دور محوري من خلال التركيز على خمسة مقتضيات رئيسة أساسية لجميع الدول، سواء كانت ناضجة أو لم تكن كذلك، وهذه المقتضيات تتمثل في وضع الرقمنة في مقدمة بنود البرنامج الوطني، ضمان تأمين السياسة الوطنية والإشراف الرفيع المستوى للحكومة أرضية للتقدم، بما يشمل وضع خطة للرقمنة تقوم الجهات الحكومية العليا بمتابعتها ومراقبتها وتولي مسؤوليتها، وتطوير حوكمة القطاع، فصل المهام التنظيمية عن المهام السياسة، وتوضيح المسؤولية والمساءلة بالنسبة إلى تكنولوجية المعلومات والاتصالات والرقمنة .

كما تتضمن هذه المقتضيات تبني فلسفة المنظومة معالجة التقاء الاتصالات ووسائل الإعلام وتكنولوجية المعلومات، ووضع استراتيجية تتطرق بصورة شاملة إلى جميع مراحل منظومة العمل، وأخذ النظام المحلي وفرص التصدير في الاعتبار، والسماح بالمنافسة المستدامة، تطوير نموذج تنافسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحفز الابتكار والاعتماد على السواء، مع ضمان استدامة القطاع واستثماراته، إضافة إلى تحفيز الطلب، الاستثمار في تحفيز استخدام الرقمنة واعتماد الخدمة، وضمان توفر الخدمات العامة عبر القنوات الإلكترونية .

وسوف تختلف الدول وفق مرحلتها الحالية من الرقمنة في الطريقة التي يمكنها بواسطتها تنفيذ هذه المقتضيات .

إنه كان واضحا بالنسبة إلى صانعي السياسات لأعوام عدة أن للرقمنة القدرة على إحداث تحسينات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، وتكثر الأدلة في هذا الإطار، فمرافق المياه ركبت أجهزة استشعار لتقليص التسرب وتوفير المياه والمال، بينما ترسل مؤسسات الرعاية الصحية الرسائل القصيرة (SMS) إلى النساء الحوامل تتضمن نصائح خاصة بالرعاية ما قبل الولادة، مما يسمح بنشوء جيل جديد صحي أكثر حتى قبل ولادة الأطفال، أما الشاحنات فتستخدم الأجهزة الرقمية لنظام تحديد المواقع الجغرافية التي تقودها إلى نهج طرق أقصر مسافة.

وكان التحدي الذي واجه جميع المعنيين في نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكمن في قياس واقع الرقمنة، وتتخذ العديد من المنظمات، بما فيها منتدى الاقتصاد العالمي مع تقدمه في مؤشر جاهزية الشبكات، خطوات في هذا الاتجاه، ولفت الانتباه إلى أن أملنا هو في أن يتمكن هذا التحليل الذي يجسد الحاجة إلى تحديد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقياسها خارج نطاق الوصول إلى النطاق العريض، من تناول جهود من هذا القبيل .

غير أن الاستفادة من الفرصة التي يتيحها النطاق العريض ستتطلب من صانعي السياسات تغيير طريقة تفكيرهم، إذ يتعين عليهم الذهاب أبعد من دراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتركيز عوضا عن ذلك على الرقمنة، مع التشديد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عوضا عن الاكتفاء بالوصول إليها، كما يجب أن يأخذوا في الاعتبار مستواهم الحالي من الرقمنة حتى يضمنوا التركيز على الاستثمارات المناسبة من أجل التقدم إلى المرحلة التالية، ويجب أن يتنبهوا للسياسات التي وضعت قبل عقد من الزمن لفهم كيفية تحديثها حتى تتلاءم مع الحقبة الجديدة.

ويقدم الاقتصاد الرقمي، لا سيما من خلال شركات المنصات، فرصة لتحقيق الوظائف الجديدة المطلوبة، وكما جاء في تقرير عن التنمية المتوقعة في العالم سنة 2019 الطبيعة المتغيرة للعمل، تمكن المنصات الافراد والشركات من الاستفادة من القدرات المادية والبشرية غير المستغلة، وتحويل راس المال المعطل الى راس مال نشط، على سبيل المثال، يوفر تطبيق كريم وهو التطبيق رقم 1 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لخدمات نقل الركاب، وسيلة للأفراد للإعلان عن وقت فراغهم ومتى يمكنهم تأجير سياراتهم سواء كانت سيارة فاخرة أو دراجة نارية أو توك توك لتحقيق دخل، وتمكن مواقع العمل الحر مثل آب وورك مبرمجي الكمبيوتر العاطلين عن العمل وغيرهم من أصحاب المهارات العالية من العثور على العمل عبر الإنترنت مع الشركات في الخارج. ويحدد العاملون الساعات التي يمكنهم العمل فيها مما يساعد المزيد من النساء على العمل.[[12]](#endnote-12)

تنمو شركات المنصات بسرعة في كثير من المناطق حول العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن بين الأمثلة على ذلك جملون djamloun وهو موقع لبيع الكتب على الإنترنت بالأردن، وتاتوراما Tatarama بمصر، ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان تحقيق الاقتصاد الرقمي كامل إمكاناته.

**رابعا: الرقمنة وإدارة التغير:**

تفرض الثورة الرقمية على الأسواق والمجتمع والحكومات تحديات تتعلق بكيفية التأقلم مع التغيرات المستمرة، وبالنسبة للحكومات، من المحتمل أن تكون الآثار الإيجابية والسلبية عميقة للغاية، ونظرا لسرعة الابتكارات في القطاع الخاص، توجد ضرورة واضحة للعمل بسرعة للاستفادة من الفرص وتخفيف المخاطر، وتشير التجارب حتى الآن إلى أن العديد من مزايا الرقمنة يسهل تحقيقها.

للاستفادة من جميع مكاسب الثورة الرقمية، يتعين على الدول التركيز على الحلول التي تلبي احتياجاتها الملحة ذات الأولوية، فالاقتصاديات النامية التي تجد صعوبة في تحديد الفئات محدودة الدخل ومساعدتها قد تستفيد بالدرجة الأكبر من القياسات البيومترية ونظم المعلومات

)السجلات الاجتماعية( التي تستخدم في تنفيذ البرامج الاجتماعية، وقد تستخدم دول أخرى نظم الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المتنقلة للحد من التسرب، ولكن جميع الدول سيتعين عليها اتخاذ خطوات لتجنب المخاطر- الاستبعاد- من العالم الرقمي والهجمات الإلكترونية والاحتيال وانتهاك الخصوصية، وسيتطلب ذلك وجود مؤسسات مالية عامة وسياسية قوية وحوكمة رشيدة.

وبالرغم من أن التكنولوجيا الرقمية يمكن الاستفادة منها في تطوير النظم الضريبية الحالية، فإنها توفر أيضا أدوات لاستحداث نظم جديدة.

**خامسا: حدود ومخاطر الرقمنة:**

ثمة حدود بالطبع لمزايا التكنولوجيا الرقمية، وهي ليست بديلا عن الأساسيات التي تضمن إتمام الإجراءات والعمليات على النحو الصحيح، فالتسجيل المسبق لمعلومات مغلوطة في الإقرارات الضريبية على سبيل المثال يمكن أن يشجع على التلاعب نظرا لأن دافعي الضرائب ليس لديهم حافز لتصحيح الأخطاء التي تقلل من فواتيرهم الضريبية.

وقد تحول المعوقات السياسية والمؤسسية وقيود القدرات البشرية دون تطبيق الحكومة للحلول المبتكرة والمتطورة، فالبيروقراطيون ودافعوا الضرائب الفاسدون قد يتحايلون على النظم الرقمية، كما يمكن استخدام العملات المشفرة في التهرب من دفع الضرائب، وبالنسبة للحديث عن استفادة الدول منخفضة الدخل من التكنولوجيا الجديدة بغرض اللحاق بركب الاقتصاديات الأكثر تقدما، ستكون إمكانية تحقيق مثل هذه القفزة محدودة إذا لم تستطع شرائح كبيرة من السكان الدخول إلى العالم الرقمي، وبجدر بنا أن نتذكر أن الماضي يحفل بمشروعات غير ناجحة ومكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

والأكثر من ذلك أن التكنولوجيا الرقمية تثير مخاوف جديدة فيما يتعلق بالأمن الإلكتروني والخصوصية والاحتيال، فقد أبرزت سرقات البيانات من الهيئات الأمريكية مثل مصلحة الضرائب ووزارة الخارجية مدى ضعف النظم الحكومية، وقد شهدت بعض الدول الأوروبية مطالبات احتيالية عديدة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة، وكانت كل منها منخفضة القيمة بحيث لا تلفت الانتباه ولكن ضخمة في مجملها، وينبغي أن نتوقع أن رقمنة المالية العامة ستنطوي على سباق قوة قد لا يكون النصر فيه من نصيب الحكومات الخيرية دائما.

وفيما يتعلق بمسألة الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية من منظور التقنيات المستخدمة، نجد أن اختيار تقنيات الرقمنة وأسلوب عرض المعلومات يعتمد في الأساس على الجمهور المستهدف، إلى جانب الطريقة أو المنهج المتبع في استخدام المصادر المرقمنة، فعلى سبيل المثال، عن طريق تحديد الاستخدام المستهدف يمكن تحديد مستوى جودة النصوص أثناء عملية الرقمنة، كما أن من الضروري الاستعانة بالتقنيات والأجهزة المناسبة في حالة الرغبة في الوصول السريع والفعال إلى مجموعات النصوص كما هو الحال في الأرشيفات الإلكترونية وقواعد البيانات المهيكلة، ومن ناحية أخرى يمثل موقع المستفيد نفسه عاملا أساسيا في اختيار التقنيات التي يتم الاستعانة بها، حيث إن مستخدمي الشبكة العالمية"Internet" الذين ليس لديهم اتصال فائق السرعة لن يتمكنوا بسهولة من الاطلاع وعرض مجموعات الصور المرقمنة بجودة عالية، ولكن في المقابل يمكنهم الاطلاع على المجموعات النصية والانتقال بينها من خلال منظومة الروابط الفائقة.

وبعد إبراز أهم المعوقات والتحديات المتعلقة بعملية الرقمنة، يمكن التحقق بأن هذه الإشكاليات تمثل تحديا حقيقيا يجب تخطيه أثناء مرحلة الإعداد والتجهيز لسياسة الرقمنة، وخاصة قبل تطبيق مشروع الرقمنة، وبالتالي من المناسب التعرض ودراسة وتحليل للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بعملية الرقمنة التي تم تبنيها من طرف دول وشركات أخرى.

في عالم الشركات، أدت الرقمنة إلى تفاقم التحديات التي تواجه النظام الحالي الذي يركز على الوجود المادي للشركات، فشركات مثل ألفابت وأمازون وأبل وفيسبوك، Alphabit، Amazon، Apple، Facebook يمكن أن يكون لها تواجد اقتصادي كبير في الدول رغم أن وجودها المادي محدود أو منعدم، وثمة قضية أساسية أخرى أكثر أهمية، إذ يعتقد الكثيرون- وهذه قضايا خلافية للغاية- أن نماذج الأعمال التي تنتج قيمتها التجارية)لا سيما شركات الإعلانات) لا عن النشاط نفسه فقط ولكن عن مستخدمي الخدمات عبر الإنترنت أيضا لا تتناسب كثيرا مع المناهج الحالية.[[13]](#endnote-13)

استجابة لذلك، اقترحت بعض الدول الأوروبية فرض ضريبة على بعض العناصر المرتبطة بحجم الأعمال، بدلا من الأرباح، عندما تكون تلك القيمة الناتجة عن المستخدمين كبيرة، غير أن تطبيق معاملة ضريبية خاصة على الشركات الرقمية دون غيرها ينطوي على مشكلات بطبيعة الحال، نظرا لأن هذه التكنولوجيات أصبحت ضرورية لعمليات جميع الشركات بالفعل.

كذلك أثار التطور في مجالات الذكاء الصناعي والروبوتات مخاوف من تزايد معدلات البطالة وعدم المساواة، وإذا صحت هذه المخاوف، فمن المحتمل أن يواجه صناع السياسات تراجعا في حجم القاعدة الضريبية وزيادة في مدفوعات الرعاية الاجتماعية، ويقترح بعض الملاحظين فرض ضرائب على رأس المال المكوّن من والروبوتات التي تحل محل العمالة.

ويرى البعض الآخر ذلك على أنه تقدم فعلي في مجال الضرائب، ويشجعون بدلا من ذلك على مزيد من العدالة في توزيع ملكية رأس المال وفرض ضرائب على الأرباح الناتجة عن الأتمتة، مما سيساعد في رأيهم على الحفاظ على زيادة الإنتاجية المحققة بفضل استخدام التكنولوجيا الجديدة، كذلك يوجد تأييد متزايد لفكرة الدخل الأساسي المعمم رغم ارتفاع تكلفة تطبيقها مقارنة بالنظم التي تعتمد على قياس السعة المالية.

**سادسا: استخدام التكنولوجيا الحديثة في النشاط السياحي:**

تعتبر السياحة نشاطا رئيسيا من الأنشطة التي تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ومن اجل ترسيخ مفهوم الاستدامة على السياحة يجب الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتنميتها وتطويرها ومن اجل تحقيق استراتيجيات فعلي السياحة والقطاعات المرتبطة بها الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتطورة والتي أدت إلى ظهور أشكال جديدة من السياحة المتطورة كالسياحة الالكترونية وهذا يعمل على تطوير وتحسين الخدمات السياحية التي تلعب فيها التكنولوجيا الرقمية دورا كبيرا لجذب السياح، وذلك بالتعرض إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتطوير في السياحة وتطبيق ذلك ميدانيا، حيث يجب استخدام التكنولوجيا المتطورة سواء بالنسبة للمنتجات والخدمات السياحية أو بالنسبة للخدمات المساعدة ووضع إطار قانوني وتشريعي واضح ودقيق يكون نابعا عن متطلبات تنشيط السياحة بصفة عامة والسياحة الالكترونية بصفة خاصة من اجل التسيير المحكم للمؤسسات والوكالات السياحية الذي يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة والإشكال المتجسدة التي تفرضها السياحة الالكترونية.

إن تطوير مجال السياحة وفق مبادئ الاستدامة يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي تمثلها خاصة أنظمة الإعلام والاتصال المتطورة والتي تطبق فقط في بعض الوكالات والمؤسسات السياحية خاصة الفندقية التي تمثل فروعا لسلاسل عالمية لكن تبقى السياحة الجزائرية تفقد إلى تطبيق واسع للأنظمة التكنولوجية المتطورة في المجال السياحي والانشطة المرتبطة بها لاسيما في مجال التكنولوجيا الرقمية من اجل الاستفادة من اساسيات السياحة الالكترونية والتي ادت الى ازدهار السياحة في الدول المتقدمة في هذا المجال، ولأجل تحقيق ذلك يستلزم ضرورة استخدام التكنولوجيا المتطورة سواء بالنسبة للمنتجات والخدمات السياحية او بالنسبة للخدمات المساعدة كالنقال والاتصال وتكوين هيئات متخصصة في مجال البحث والتطوير والابتكار والابداع والاستعانة بمختصين للتغلب على طابع العشوائية والذي قد يفقد مجموعة هائلة من المعلومات المفيدة في تحسين عجلة النمو في القطاع، مع ضرورة التعاون بين الهيئات المسيرة للقطاع ومؤسسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والبحث عن شراكة خارجية، إضافة إلى إشراك المجتمع المدني من اجل تطبيق أنظمة التجارة الالكترونية في مجال الأنشطة السياحية وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك، وكذا وضع إطار قانوني وتشريعي واضح ودقيق يكون نابعا عن متطلبات تنشيط السياحة بصفة عامة والسياحة الالكترونية بصفة خاصة والتي تتضمنها الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات من اجل التسيير المحكم للمؤسسات والوكالات السياحية الذي يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة والاشكال المتجسدة التي تفرضها السياحة الالكترونية كالشركات السياحية ووضع القواعد والمواقع وتسهيل المعاملات الكترونية دون الاغفال عن سن القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم عمل المرشدين وفق ما تتطلبه إستراتجية تطوير السياحة باستخدام تقنيات الاعلام والاتصال الحديثة.

**1- المنافسة السياحية:**

من أجل وضع آلية مثلى لتسيير القطاع السياحي، ووضع حدا لارتفاع الأسعار التي أثقلت كاهل السياح، ومن أجل تحويل نظر السائح المحلي نحو السياحة الداخلية، من الضروري فتح المجال للإستثمار في هذا الميدان من أجل أسعار تنافسية ما بين المنتجعات والفنادق المنتشرة عبر ربوع الوطن، وتنشيط السياحة الصحراوية والبحرية، والجبلية والثقافية، والعمل على تهيئة هذه المناطق بشكل يليق بجذب السياح، ولا ننسى بأن إنشاء منتجعات سياحية وتشييد فنادق في المناطق الغابية سيحمي هذه المساحات الخضراء من الحرائق وستكون تلك المرافق حماة لها، بالإضافة إلى أهمية مرافقة المنتجعات السياحية وباستطاعتها أيضا تحريك العجلة الاقتصادية، وحتى الحرفيين التقليديين يشاركون في التثبيت الفعلي للسياحة في البلد، وجعلها قطبا ووجهة سياحية بامتياز.

**2- السياحة والمسافر الرقمي**:

من بين الأسس التي ساهمت على تطوير ورقمنة القطاع السياحي في الدول التي تعتمد على عائدات السياحية هو ابتكار طرق جديدة حتى تبقى مقاصدها السياحية تنبض بالحياة، حيث في زمن جائحة كورونا، لجأت إلى فتح مجالها الافتراضي، وتغير نمط التسوق في العالم وعبر فضاءاته، وحتى أنماط الإنتاج والمنتوج تبدلت وأصبحت تنحى أكثر نحو «الرقمية» خاصة مع بروز الطباعة ثلاثية الأبعاد و تطورها، فأصبحت «الصورة الرقمية» جاهزة قبل مباشرة الحصول على البضاعة، وهذا ما أنتج لنا «المستهلك الرقمي»، وهذا ما تولد عن جائحة كورونا من حجر وإغلاق عام، فتكرس التعامل عن بعد، وكانت حوامله هي الأدوات الرقمية، فأصبحت المسارعة إلى «التعليم الرقمي عن بعد» و «التسوق الرقمي عند بعد»، وطغى الترفيه الرقمي، وحتى السياحة الرقمية والتجوال عن بعد» عن طريق استغلال فترة الحجر للقيام بزيارات مستغرقة ومطولة عبر المنصات الخيالية للعديد من المعالم السياحية الثلاثية الأبعاد المفتوحة مجانا للولوج العام، أو تلك التي يتم الولوج إليها عبر التسجيل والدفع الإلكتروني، لكن قبل كل هذا كانت السياحة الرقمية حاضرة من خلال تشكل وبروز العديد من المكونات الأساسية.

منذ سنوات برزت أنماط حديثة لمباشرة السفر والقيام بالحجوزات عن بعد، بحيث وأنت في بيتك يمكنك تخطيط كامل رحلتك السياحية وسفريتك وضبط تفاصيلها والتعرف بالصورة على معالم وجهتك السياحية، بل وحتى على جزئياتها في رحلتك هذه، كغرف الإقامة ومحتوياتها وما بداخلها، وكذا صورة المعالم السياحية وجزئيات تفاصيلها، هذا كله أصبحت تتيحه لنا الوسائط الرقمية الحديثة، وكلما تقدمت التكنولوجيات الرقمية وكشفت عن جديدها كلما تطورت «السياحة الرقمية» وكشفت لنا عن مباهجها ومفاتنها، وذللت لنا سبل وآليات تثمين الوجهات والمقاصد السياحية وكنوزها الدفينة.

**3- مستقبل السياحة الرقمية:**

مع نهاية سنة 2019 وخلال سنة 2020، صدرت العديد من التقارير الهامة، على غرار، السياحة الرقمية مع التكنولوجيا الغامرة، والسوق الرقمي للسياحة الغامرة، وكلها تشير إلى أنه في سنة 2019، تم تخفيض أكثر من 50% من تطبيقات السفر لحجوزات رحلات الطيران والفنادق، بما يوحي بأن التعاملات المالية الرقمية في هذا المجال ستكون سوق رائجة بحلول عام 2023، وعليه يقع على عاتق وزارتي السياحة والصناعات التقليدية، ووزارة الثقافة وضع بنك المعلومات والترويج الرقمي للمقاصد السياحية التي تزخر بها الجزائر على غرار القلاع الحضارية، المدن العتيقة، والحظائر الإنسانية.[[14]](#endnote-14)

الى جانب ذلك العمل على نشر ثقافة السياحة في الفكر الجزائري، وذلك يكون من خلال إدراج مادة في المقررات المدرسية بعنوان "التربية السياحية" حتى نضمن تنشئة الفرد الجزائري من الصغر على قواعد السياحة وأصولها والكيفية التي نمارسها، وتزويده بمعطيات تجعله يتقبل الفعل السياحي، باعتباره رافد من أهم الروافد الذي يغذي الخزينة العمومية، وتطوير التجارة والترويج للصناعات الجزائرية خاصة تلك التي لها علاقة مع تراثنا الثقافي، ويرى ضرورة الاقتداء بجيراننا وكيفية تعاملهم مع السياح الأجانب منهم والمحليين، وهو الدور الموكل إلى وزارة التربية الوطنية التي يجب أن ترافق النشاط السياحي، من خلال وضع مادة لتدريس التلاميذ أثر السياحة على التنمية الاقتصادية ضمن منهجها الدراسي، فتنمي في ذهنية أطفالها في هذا المجال فيتعلم الأفراد أساليب عن كيفية التعامل مع السياح وتصبح مع مرور الزمن من العادات المرتبطة بالتربية تخدم هذا المجال.

إن الجزائري اليوم غير الجزائري الأمس، خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجي، وبعد الزيارات التي قادته إلى مختلف الدول وإقامته في الفنادق واطلاعه على نوعية الخدمات التي تقدم فيها، كل هذا أكسبه ثقافة السياحة، وتبقى السياحة عالم واسع لا يشمل فقط السياحة البحرية، أو مرتبطة بفصل الصيف فقط، بل هناك تنوع سياحي على غرار السياحة الدينية والعلاجية والتاريخية وغيرها من الأنماط التي يمكن أن نعتمد عليها لتطوير مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

**الخاتمة**

يمكننا القول بأنه عند سن السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاج الرقمنة الاقتصادية والاجتماعية، التي ظهرت كناتج أساسي مقصود للعولمة، يجب على الحكومات الالتزام بما يلي:

1- التأكد من أن شبكة الإنترنت مفتوحة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص، هذا يعني تطبيق سياسات تمنح الناس القدرة على الوصول للمعلومات التي يريدونها والسماح للشركات التجارية المقننة أن تروج لنفسها بين العملاء، أينما وجدوا.

2- في العصر الذي يمكن فيه نسخ وتكرار المعلومات دون عناء ونشرها عبر الحدود، ينبغي أن تكون الحكومات حكيمة وانتقائية في فرض أي قيود على تدفق البيانات عبر الحدود.

3- عند فرض الحكومات قيودا تجارية، يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الرقمي، يجب أن تتأكد من أن هذه الإجراءات تخضع لمبادئ تقيدها أيضا، وينبغي أن تحقق التدابير أهدافها المرجوة بأقل قدر من القيود وأن تكون أقل تشويها للتجارة، وهو ما يطلق عليه مبدأ التناسب، حيث إنه مبدأ راسخ في التجارة الدولية وتؤيده جميع الحكومات لدى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

4- رغم أن الأمن يعد مسألة حيوية، فإن استخدامه كذريعة لتبرير سياسات التدخل لتقييد استخدام أو استيراد بعض الأجهزة أو المعدات أو البيانات أو غيرها من عناصر ومكونات الاقتصاد الرقمي يأتي بنتائج عكسية على المدى الطويل، وفي حين يجب على الحكومات أن توفر الحماية ضد التهديدات المحتملة المشروعة، يجب ألا تستخدم الأمن لتبرير الإجراءات التي هي في جوهرها حمائية.

5- يمكن لصناع القرار استخدام تأثيرات الرقمنة المتنوعة بطرق أبعد من مجرد وضع قوانين وسياسات فقط، يجب وضع خطط للرقمنة لمصلحة قطاعات معينة يريدون لها الاستفادة إلى أبعد مدى من الرقمنة، وعليهم بدعم تطور القدرات والنشاطات المختصة بإنجاز هذه الخطط.

6- على صانعي السياسات العمل بالتناسق مع الصناعات والمستهلكين والمؤسسات الحكومية لتثبيت بيئة شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجع استخدامات مكثفة للخدمات الالكترونية.

7- ينبغي للحكومات تحسين التنسيق بين استراتيجيات تعبئة الإيرادات المحلية (تحقيق الوفرات العامة والخاصة من الموارد المحلية من أجل الاستثمار المنتج) وميزان المخاطر في الاقتصاد الرقمي.

8- يمكن تحديث أنظمة الضرائب على الشركات لضمان حصول الحكومات على جزء من الأرباح الرقمية، ولم يعد الوجود المادي شرطا لممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد الرقمي.

 يعلق صانعوا السياسات آمالا كبيرة على هذه الفرصة وقد التزم الكثير منهم العمل عليها، وسوف تحدد الخطوات التي سيتخذونها في السنوات المقبلة ما إذا كان في إمكانهم تحويل هذه الفرصة إلى حقيقة.

9- إذا أرادت الدولة أن تحقق النجاح، يتعين على رجالها واضعي السياسات أن يفكروا أبعد من إصلاح السياسات التقليدي الذي يركز على الشركات، ولتعزيز الاقتصاد الرقمي المزدهر، تحتاج السياسات إلى دعم الأفراد أيضا، ويمكن لبرامج الحماية الاجتماعية القوية أن تساعد الناس على التكيف مع أسواق العمل الأكثر مرونة الناتجة عن التكنولوجيا الرقمية.

10- للنجاح في الاقتصاد الرقمي لابد من الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو أمر ضروري، ومن يعيشون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين الأكثر حرمانا من هذه الخدمات.

11- يجب على الحكومات تشجيع الأعمال الرقمية على النمو والازدهار عن طريق تهيئة بيئة أعمال مواتية، ويجب أن يكون تحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات أولوية قصوى.

**المراجع:**

1. - - بسمة شباني، (2018) الرقمنة والحفظ الرقمي، دار النشر أكسفورد للدراسات والنشر OxLit. [↑](#endnote-ref-1)
2. - بسمة شباني، مرجع سبق ذكره. [↑](#endnote-ref-2)
3. - UNDESA 2015, United Nation Department Of Economic and Social Affairs, Population Division .World Population Prospects: The 2015 Revision, Key findings and Advance Tables. ESA/P/WP241. [↑](#endnote-ref-3)
4. - صفية ، عيد (2010) وضع الخرائط السياحية وتحديثها باستخدام معطيات آستر Aster Image مثال تطبيقي.

) تحديث الخريطة السياحية لمنطقة هالي Halle في جمهورية المانيا الاتحادية) مجلة جامعة دمشق عدد 3و4 مجلد26. [↑](#endnote-ref-4)
5. - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالإنجليزية : USAIDهي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية وهي مسئولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين. أسس الرئيس جون كينيدي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID عام 1961 بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق بموجب قانون المساعدات الخارجية. [↑](#endnote-ref-5)
6. - بظاظو ، ابراهيم و الضلاعين ، علي(2011) التسويق الالكتروني باستخدام برمجية 9.2 ARCGISدراسة تطبيقية على مواقع السياحة العلاجية في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ، جامعة قناة السويس. [↑](#endnote-ref-6)
7. - بظاظو ، ابراهيم و عفانة ، سائدة (2011) توثيق المواقع الاثرية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية : دراسة تطبيقية على مواقع السياحة الدينية في الأردن، عدد 65، مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية [↑](#endnote-ref-7)
8. - Rosaldo J. F. Rossetti, “Traffic Control & management Systems in Smart Cities”, IEEE Xplore, Reading on Smart Cities, Vol. 2, Issue 3, [online]. Available:

 http://smartcities.ieee.org/articles-publications/ieee-xplore-readings-on-smartcities.

html [March 2016]. [↑](#endnote-ref-8)
9. - [Online].Available:http://esa.un.org/unpd/wpp/Publications/Files/Key\_Findings\_WP

P\_2015.pdf[July 2015] [↑](#endnote-ref-9)
10. - Oxford Smart city, (2015) Transport Studies Unit (TSU), [Online].Available:

http://oxfordsmartcity.uk/cgi-bin/tsu.pl [March 10, 2016]. [↑](#endnote-ref-10)
11. - Richard Heeks, Implementing and managing eGovernment, No. 1, SAGE Publications Ltd., 2006, PPt. 43 – 52. [↑](#endnote-ref-11)
12. - صفية ، عيد (2010) وضع الخرائط السياحية وتحديثها باستخدام معطيات آستر Aster Image مثال تطبيقي، (تحديث الخريطة السياحية لمنطقة هالي Halle في جمهورية المانيا الاتحادية) مجلة جامعة دمشق عدد 3و4 مجلد26. [↑](#endnote-ref-12)
13. - كتاب الثورات الرقمية في المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي في سنة 2017. [↑](#endnote-ref-13)
14. - حسام الدين محمد مازن، (2020)تكنولوجيا تعليم العلوم في عصر الرقمنة، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر. [↑](#endnote-ref-14)